

طبيعة العلاقة بين سعر الصرف وكل من التجارة الخارجية والميزان التجاري في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠

م.د. ياسمين هلال ادريس(*)

المستخلص

يعد موضوع سعر الصرف وتأثيراته على المتغيرات الاقتصادية لا سيما على الميزان التجاري وتقلباته اهمية خاصة باعتباره اداة ربط الاقتصاد الوطني بالاقتصادات الدولية ومقياس لحجم التعامل مع العالم الخارجي فضلا عن ذلك فان لسعر الصرف تأثيراً واضحاً على الاقتصاد الكلي وتوازنته من خلال علاقته بالمتغيرات الاقتصادية الكلية لا سيما علاقته في الميزان التجاري والحساب الجاري وتأثير كليهما على توازن ميزان المدفوعات. ويعد سعر الصرف أحد المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تعبر عن مدى كفاءة الاداء الاقتصادي لمتغيرات الاقتصاد الوطني كما ويعد احد عوامل الاستقرار الاقتصادي أو عدم الاستقرار .

يهدف البحث الى التعرف على العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري للبلد ومن ثم تجاريتها الخارجية ومدى امكانية استخدام سعر الصرف لتحقيق التوازن الخارجي ، كما وتعد سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية احد ادوات تحقيق ذلك التوازن عن طريق زيادة الصادرات وتخفيض الواردات لا سيما بالنسبة للبلدان النامية ، وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن لميزان المدفوعات تأثيراً على سعر الصرف باعتباره المصدر الأساسي لطلب البلد على العملات الأجنبية كما يعد العامل الحاسم في تحديد سعر صرف العملة الوطنية الا ان ذلك لا ينفي امكانية وجود علاقة تبادل بين الاثنین ، اذ ان تغير القيمة الخارجية للعملة لا بد وان يؤثر في كل من الصادرات والاستيرادات ومن ثم على ميزان المدفوعات عن طريق تأثيره على الميزان التجاري والحساب الجاري نتيجة التغير في كل من الطلب المحلي والخارجي على كل من الصادرات والواردات من الناحية النظرية.

ومن اهم التوصيات التي جاء بها البحث ضرورة ازالة جميع الاختلالات التي يتصف بها الاقتصاد العراقي لا سيما في ميزان المدفوعات، كما ينبغي ان يكون هناك اليات ضبط للتحريك المالي بالشكل الذي يخدم الاقتصاد الوطني وذلك بالموازنة بين منافع التحرير والآثار الضارة منه لا سيما فيما يتعلق بالقطاع المصرفي بعد ان بين الجانب الكمي للبحث التأثير الضعيف للتحرير على كفاءة هذا الجهاز

الكلمات الافتتاحية : سعر الصرف ، التجارة الخارجية ، الصادرات ، الميزان التجاري

المقدمة

يحتل موضوع سعر الصرف وتأثيراته على المتغيرات الاقتصادية لا سيما على الميزان التجاري وتقلباته اهمية خاصة لما لسعر الصرف من اهمية باعتباره اداة ربط الاقتصاد الوطني بالاقتصادات الدولية ومقياس لحجم التعامل مع العالم الخارجي فضلا عن ذلك فان لسعر الصرف تأثير واضح على الاقتصاد الكلي وتوازناته من خلال علاقته بالمتغيرات الاقتصادية الكلية لا سيما علاقته في الميزان التجاري والحساب الجاري وتأثير كليهما على توازن ميزان المدفوعات . ويعد سعر الصرف احد المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تعبر عن مدى كفاءة الاداء الاقتصادي لمتغيرات الاقتصاد الوطني كما ويعد احد عوامل الاستقرار الاقتصادي او عدم الاستقرار ، لذلك تسعى جميع الدول باعتماد السياسات الاقتصادية التي تستهدف تحقيق استقرار سعر الصرف لتجنيب تقلباته الحادة لا سيما في ظل الانفتاح الاقتصادي الناتج عن العولمة الاقتصادية ، والذي افضى في العديد من البلدان النامية الى ظهور العجز في ميزان مدفوعاتها، مما جعلها عرضة للتقلبات الاقتصادية الدولية والصدمات الخارجية ، والتي تشكل اهم عوامل عدم الاستقرار الاقتصادي في تلكم الدول. ويعد الميزان التجاري المقياس الذي يقيس مدى التوازن بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات الخاصة بالسلع والخدمات في اي بلد وهو احد مكونات ميزان المدفوعات . ان اي تغيير في سعر الصرف سينعكس تأثيره السلبي او الايجابي على الميزان التجاري نتيجة الارتفاع او الانخفاض في الاسعار النسبية للسلع والخدمات الوطنية الامر الذي سينعكس بالضرورة على كل من صادراتها وواراداتها ومن ثم اختلال شروط التبادل التجاري .

اهمية البحث :

ادى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية الى اتساع المبادلات التجارية لمختلف البلدان لا سيما في ظل الانفتاح الاقتصادي ، ولسعر الصرف اهمية كبيرة لدى كل دول العالم لما له من تأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي من جهة وعلى التجارة الخارجية للدول من جهة ثانية ومن ثم على ميزانها التجاري كما ويعد سعر الصرف احد اهم ادوات السياسة النقدية للبلد من اجل حماية اقتصادها من الصدمات الخارجية .

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في التعرف على مدى تأثير سعر الصرف على التوازن الاقتصادي للبلد ومتغيرات الاقتصاد الكلي وهل ان مجرد تخفيض سعر الصرف سيفضي الى تحقيق التوازن في الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات في حالة وجود العجز فيها من المعلوم ان ميزان

المدفوعات له تأثير حاسم على سعر الصرف فهل ان لسعر الصرف تأثير على ميزان المدفوعات عن طريق التأثير في الميزان التجاري .ومن ثم على التوازن الاقتصادي للبلد .

هدف البحث :

يهدف البحث الى التعرف على مدى التأثير الذي يحدثه سعر الصرف في الميزان التجاري للبلد ومن ثم تجارتها الخارجية ومدى امكانية استخدام سعر الصرف لتحقيق التوازن الخارجي ،وكذلك التعرف على مدى امكانية استخدام سياسة تغيير قيمة العملة الوطنية كاحد ادوات تحقيق ذلك التوازن عن طريق التأثير في كل من الصادرات و الواردات لا سيما بالنسبة للبلدان النامية .

فرضية البحث :

يفترض البحث ان لسعر الصرف تأثير على التجاره الخارجية وكل من الصادرات والميزان التجاري على الرغم من تفاوت هذا التأثير الا ان ذلك قد لا يؤدي الى تحقيق توازن ميزان المدفوعات انما ذلك سيعتمد بالضرورة على طبيعة الاقتصاد ومدى مرونة جهازه الانتاجي وقدرته التنافسية مما يعني ان تخفيض سعر الصرف ليس بالضرورة يفضي الى تحسين الميزان التجاري العراقي مما يعني زيادة الصادرات وتخفيض الواردات.

منهجية البحث :

يستند البحث الى المنهج الوصفي (دراسة الحالة) والتحليل الاقتصادي والقياسي للوصول الى فرضيته .

المبحث الاول سعر الصرف ونظريات

اولا : مفهوم سعر الصرف :

يعد سعر الصرف احد اهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي بما في ذلك الميزان التجاري للبلد ومن ثم امكانية التأثير في ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على كل من الحساب الجاري في هذا الميزان والميزان التجاري عن طريق التأثير على صادرات و واردات البلد . وتبرز اهمية سعر الصرف من اعتباره حلقة ربط بين الاقتصاديات الدولية وتبرز الحاجة اليه من حاجة الاقتصاد الوطني لاي بلد الى العملات الاجنبية حيث انه يمثل مصدرا للاحتياجات الدولية. ويعد الميزان التجاري احد اهم مكونات ميزان المدفوعات ومقياسا لحجم معاملتها مع العالم الخارجي فضلا عن ذلك له تأثير واضح على التوازن الكلي للاقتصاد من خلال علاقته بالمتغيرات الاقتصادية الكلية لا سيما الاستقرار والنمو الاقتصادي والمستوى العام للأسعار ومن ثم على الاسعار النسبية لمختلف السلع والخدمات ، ويعد سعر الصرف احد المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تعبر عن مدى كفاءة الاداء الاقتصادي لاي دولة. ويعد احد اهداف السياسة النقدية لضمان الاستقرار الاقتصادي ولتجنب التقلبات الحادة التي تمر بها العملات من فترة لأخرى، ويتعاطم دور سعر الصرف في البلدان النامية نظراً لما تعانيه معظمها من تقلبات هذا السعر ومن العجز الكبير في ميزان مدفوعاتها وارتفاع

حجم مديونيتها الخارجية لا سيما بعد انفتاحها الاقتصادي مما يجعلها أشد تأثراً بالتقلبات الاقتصادية الدولية، وأكثر عرضه للصدمات الخارجية بالشكل الذي يؤثر على درجة الاستقرار الداخلي مما دفع بعض الاقتصاديين بتقديم النصح باعتماد سعر صرف مرن باعتبار أن التغيرات في سعر الصرف تضمن تحركاً تلقائياً في الميزان التجاري بحيث يكون في حالة توازن ويرى الاقتصادي ماتيسون إن إتباع سياسة سعر الصرف المرن تعد الطريقة الأفضل لعزل الاقتصاد الداخلي عن الاقتصاد الخارجي ويتيح حرية واسعة في اختيار السياسات النقدية والمالية حيث عند إتباع سعر الصرف الثابت سيكون تأثير سعر الفائدة داخلياً. بعكس سعر الصرف المرن والانفتاح المالي فإن تأثير سعر الفائدة سيكون ذات تأثير في التوازن الخارجي (ماتيسون ١٩٨٩ ص ٢٤)

تسناها ليس بصدد المفاضلة بين اسعار الصرف الثابتة أو المرنة انما لبيان مدى اهمية سعر الصرف وقدرته على عزل الصدمات الخارجية عن الاقتصاد الوطني ، ويعد ميزان المدفوعات سجل تاريخي للمعاملات الاقتصادية الدولية لدولة ما مع بقية دول العالم او العالم الخارجي ، اما الميزان التجاري فيعد المؤشر الذي يقيس مجمل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات الخاصة بالسلع والخدمات وفي ما اذا كانت الدولة تعاني من فائض او عجز في تجارتها الخارجية فضلا عن كونه احد مكونات ميزان المدفوعات اما الحساب الجاري فهو يضم الميزان التجاري والتحويلات الدولية لرأس المال كما وانه يقيس ارباح الدولة وانفاقها في الخارج ان اي تغيير في سعر الصرف لا بد وان ينعكس تأثيره على الميزان التجاري للبلد بنتيجة لتأثيره على الاسعار النسبية للسلع والخدمات في ذلك البلد ومن ثم التغيير في كل من الطلب المحلي على الواردات والطلب الاجنبي على سلعتها المصدرة للخارج او على صادراتها ، ان استيراد السلع من احد البلدان الاجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الاجنبي، وان تصدير السلع للبلد الاجنبي يزيد من عرض عملة هذا البلد الاجنبي في السوق المحلي، او بعبارة اخرى فان الاستيرادات تزيد من الطلب على العملات الاجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في الاسواق العالمية، بينما الصادرات تزيد من الطلب الاجنبي على العملة الوطنية وتزيد من عرض العملات الأجنبية في السوق المحلي وعلى وفق ذلك يعد نظام الصرف من المواضيع التي تلقى اهتماماً متزايداً من البلدان النامية لا سيما تلك التي يتصف اقتصادها بالرعية ونخص منها البلدان المنتجة للنفط بسبب الصعوبات التي يمكن ان ينتج عن التغيرات في سعر الصرف ، كما وان سعر الصرف يؤدي دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني ، إذ يمثل الأساس الذي تتحدد من خلاله أسعار الصادرات من مختلف السلع والخدمات الوطنية في الخارج واسعار واردات البلد من العالم الخارجي ، لذلك فإن أي تغيير يطرأ عليه سينعكس على مختلف الاسعار النسبية وانواع التكاليف في ذلك البلد ولما كان سعر الصرف هو ثمن كباقي الاثمان فانه يتحدد بشكل اساسي بتفاعل قوى العرض والطلب والعوامل المؤثرة فيهما ، فضلا عن عوامل عديدة اخرى سيتم التطرق لها لاحقا ويمكن النظر إلى سعر الصرف باتجاهين الاول بكونه يمثل عدد الوحدات من النقد الوطني التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي ، والاتجاه الثاني ينظر اليه على انه عدد الوحدات بالعملة الاجنبية التي تدفع ثمننا للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية (William 1998 821) ويعد سعر الصرف المرآة التي تعكس المركز التجاري للبلد مع العالم الخارجي وذلك عن طريق

عكسه العلاقة بين الصادرات والواردات اي يعد اداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي ، وعليه يعد سعر الصرف اداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصادات العالم من خلال معرفة التكاليف والاسعار الدولية، وبذلك يقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة (Hyman 1999 812) ويتم عن طريق سعر الصرف تحقيق جملة من اهداف الاقتصاد الكلي لا سيما تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوازنين الداخلي والخارجي (Klein 1978 502) بتحقيق استقرار الاسعار والاجور وتحقيق العمالة الكاملة من جهة وتوازن ميزان المدفوعات من جهة ثانية .

ويعد تحقيق استقرار سعر الصرف من الصعوبة بمكان نظراً لخضوعه للعديد من المحددات ، باعتباره احد الاسعار التي يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب، وتخضع التغيرات في كل من العرض والطلب لمجموعة من العوامل منها ما يستند الى تغيرات اقتصادية مجردة ، ، واخرى غير اقتصادية وهو ما سنحاول الاشارة اليه لاحقا ، ومنها ما يستند الى عوامل ذاتية وفنية ك رغبة المتعاملين في النقد الاجنبي في تسوية مراكزهم وغيرها من العوامل الفنية، كمقدار ثقتهم بالعملة الوطني والتغيرات الحاصلة بها او المضاربة فيها او تغير المواقف السياسية للدول .

ثانيا : النظريات المحددة لسعر الصرف

سنحاول هنا التعرف على اهم النظريات التي تحدد سعر الصرف

اولاً :- نظرية تعادل القوة الشرائية

تعود هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي (كوستاف كاسل) ويعتقد كاسل إن سعر أي عملة يتحدد على وفق القوة الشرائية لهذه العملة في السوق الوطنية مقارنة بقوتها الشرائية الخارجية، أي إن العلاقة بين عملة دولة معينة وعملة دولة أخرى يتحدد على وفق للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين (William 1998 827) .

إذ إن سعر الصرف لدولة ما يتحدد من خلال النسبة بين مستوى الأسعار الداخلية مقوما بالعملة الوطنية ومستوى الأسعار العالمية مقومة بالعملة الأجنبية .

وان ارتفاع مستوى الاسعار الوطنية مقارنة بمستوى الاسعار العالمية في ظل افتراض سعر للصرف محدد سيفضي الى ارتفاع سعر الصرف تلقائيا ، مما يؤدي الى ارتفاع الاستيرادات والطلب على النقد الاجنبي وانخفاض كل من الصادرات وعرض النقد الاجنبي ، وقد افترضت هذه النظرية حرية التجارة الخارجية وعدم تدخل الدولة فيها وعدم حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي تتعكس على تكاليف الانتاج وثبات أذواق المستهلكين ودخولهم .

ثانيا : نظرية تقلبات اسواق الاصول المالية :-

تعتمد هذه النظرية على ان قوى السوق هي التي تحقق توازن سعر الصرف وتوازن ميزان المدفوعات وان العوامل التي تحدد سعر الصرف هي الطلب الأجنبي على الأصول المالية الوطنية والطلب الوطني على الأصول المالية الاجنبية، أن التغير في سعر الصرف سيعتمد بالضرورة

على التغيرات في الأسواق المالية ، وعلى مقدار ما يحتفض به الافراد من اصول المالية الوطنية والأجنبية ، وترى هذه النظرية انه كلما انخفض سعر الفائدة الاجنبي كلما زاد الطلب على العملة الوطنية مقابل انخفاض الطلب على الأوراق المالية مع انخفاض سعر الفائدة والعكس صحيح (عبد العظيم ١٩٩٩ ١٢٥)، وان ارتفاع مستوى الاسعار الوطنية مقارنة بمستوى الاسعار العالمية في ظل افتراض سعر للصرف محدد سيفضي الى ارتفاع سعر الصرف تلقائيا ، مما يؤدي الى ارتفاع الاستيرادات والطلب على النقد الاجنبي وانخفاض كل من الصادرات وعرض النقد الاجنبي ، وقد افترضت هذه النظرية حرية التجارة الخارجية وعدم تدخل الدولة فيها وعدم حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي تنعكس على تكاليف الانتاج وثبات أنواق المستهلكين ودخولهم .

ثالثا:- نظرية ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف

تعتمد هذه النظرية على النتيجة النهائية في ميزان المدفوعات لدولة ما في تحديد سعر الصرف ولما كان سعر الصرف يتحدد على وفق التوازن بين العرض والطلب مما يحدد بسعر الصرف التوازني ، اما في حالة ظهور فائض في ميزان المدفوعات مما يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يفضي الى ارتفاع قيمتها الخارجية في حين يحدث العكس في حالة ظهور عجز في ميزان المدفوعات فان ذلك يعني زيادة المعروض النقدي من العملة ومن ثم انخفاض قيمتها الخارجية وهذا يعني بالضرورة ان وضع ميزان المدفوعات هو الاساس في تحديد سعر الصرف ، من ذلك يتبين ان سعر الصرف تابع لما يحدث في ميزان المدفوعات (عبد العظيم ١٩٩٩ ١٢١).

رابعا: نظرية تعادل معدلات الفائدة

تستند هذه النظرية الى العلاقة بين سعر الفائدة وسعر الصرف والتي اكتشفها الاقتصادي كينز ويرى ان هنالك ترابط بين سوق النقد الوطني وسعر الصرف عن طريق التغير في سعر الفائدة حيث ان التغير في هذه السوق سيفضي الى التغير في سعر الصرف بمعنى ان تغير اسعار الفائدة في بلدين لا بد وان يؤثر في نسبة تغير سعر الصرف وان الاختلاف بين اسعار الفائدة بين بلدين ينتج عنه تغير قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الاجنبية.

خامسا :- النظرية النقدية في تحديد سعر الصرف

تستند هذه النظرية الى محاولة التعرف على أثر كل من كمية النقود وسعر الفائدة في تحديد سعر الصرف، وترى هذه النظرية إن سعر الصرف هو ظاهرة نقدية لكونه يستند الى المحددات الحقيقية للطلب على النقود .

فمن المعلوم ان السلطات النقدية المتمثلة بالبنك المركزي هي التي تحدد عرض النقد في حين ان الطلب على النقود يتحدد بعاملين اساسيين هما سعر الفائدة والدخل الحقيقي وعلى وفق ذلك فان التغيير في سعر الفائدة يفضي الى التغير في سعر الصرف بشكل عام ، حيث أن الية عمل نظام سعر الصرف في السياسة النقدية يتم من خلال سعر الفائدة حيث يؤدي الانخفاض في عرض النقد إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد الوطني بالنسبة الى سعر الفائدة في الخارج مما يعمل على

زيادة الطلب على العملة الوطنية ومن ثم يفضي الى توجه راس المال الاجنبي نحو الاقتصاد الوطني ونتيجة لذلك تزداد قيمة العملة الوطنية مما يؤثر سلباً في الصادرات ووضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات فزيادة سعر الفائدة في دولة ما بالنسبة لمثيله بالخارج يؤدي الى زيادة سعر الصرف والعكس صحيح (Krugman2000 ,440)

ويتم ذلك عن طريق تنشيط حركة رؤوس الأموال لصالح هذه الدولة مما يزيد الطلب على عملتها، ويؤدي إلى زيادة سعر الصرف. ويحدث العكس في حالة خفض سعر الفائدة .

سادسا : نظرية الانتاجية

يرى اصحاب هذه النظرية ان سعر الصرف ينبغي ان يتوجه في نفس اتجاه تطور انتاجية قطاعات الاقتصاد الوطني داخل البلد حيث كلما زادت انتاجية قطاعات الاقتصاد الوطني تزداد توجه حركات رؤوس الاموال الاجنبية الى داخل البلد من خلال الاستثمار مما يؤدي الى زيادة الطلب على العملة الوطنية ومن ثم يفضي الى تحسن سعر صرف العملة الوطنية، والعكس صحيح في حالة انخفاض انتاجية القطاعات الاقتصادية الوطنية.

المبحث الثاني: اثر سعر الصرف على التجارة الخارجية ومن ثم الميزان التجاري

يعد ميزان المدفوعات حلقة الوصل بين الاقتصاد الوطني واقتصادات العالم الخارجي مما يعني انه يعبر عن علاقة البلد مع العالم الخارجي اقتصاديا . وكما هو معلوم فان لميزان المدفوعات تأثير على سعر الصرف باعتبار أن ميزان المدفوعات وقدراته هو المصدر الأساسي لطلب البلد على العملات الأجنبية وعلى وفق ذلك فان ميزان المدفوعات يعد العامل الحاسم في تحديد سعر صرف العملة الوطنية مما يعني عد سعر الصرف عامل تابع لميزان المدفوعات الا ان ذلك لا ينفى نظريا امكانية وجود علاقة تبادل بين الاثنين فكما أن لميزان المدفوعات تأثير في أسعار صرف العملات فإن سعر الصرف نفسه يمكن ان يؤثر هو الآخر في ميزان المدفوعات وذلك من خلال تأثيره على كل من الصادرات والاستيرادات ، اذ ان تغير القيمة الخارجية للعملة لا بد وان يؤثر في كل من الصادرات والاستيرادات ومن ثم على ميزان المدفوعات عن طريق تأثيره على الميزان التجاري والحساب الجاري، ويعتمد تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات على مرونة الطلب الوطنية على السلع والخدمات المستوردة وكذلك على مرونة الطلب الاجنبي على الصادرات الوطنية من السلع والخدمات فكلما كان الطلب الاجنبي اكثر مرونة كلما كان اثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات اكبر والعكس صحيح ، كما ومن المعلوم وجود علاقة بين سعر الفائدة وسعر الصرف ، فضلا عن وجود علاقة عكسية بين الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية وسعر الفائدة الأسمي وعلاقة طردية بين مستوى الدخل الحقيقي وسعر الفائدة ، ان ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد الوطني مقارنة بنظيره في الخارج يؤدي الى توجه رأس المال الأجنبي نحو الداخل ويرفع من الطلب على العملة الوطنية ونتيجة لذلك تزداد قيمة العملة الوطنية وهذا سيفضي الى انخفاض الصادرات ووضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات ومن ثم انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وركود الاقتصاد لمحلي (Bilson 1979 221) اما في حالة الزيادة في الدخل فان ذلك سيؤدي

الى زيادة الانفاق الاستهلاكي بما في ذلك زيادة الانفاق على السلع والخدمات المستوردة في حالة عدم توافر العرض الوطني من هذه السلع او عدم مواكبة العرض للطلب على السلع والخدمات مما يفضي الى تعويض هذا النقص بالاستيراد، ومن ثم زيادة الطلب على الواردات وهذا يؤدي بالضرورة الى انخفاض سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملة الاجنبية نتيجة انخفاض الطلب على العملة الوطنية والعكس صحيح .

وبما ان ميزان المدفوعات يتكون من الحساب الجاري ، وحساب راس المال ، الطويل الاجل و حساب راس المال القصير الاجل ، ثم رصيد معاملات الاحتياطيات الرسمية ، و ان الحساب الجاري يحتوي على الصادرات والواردات اي التجارة المنظورة ثم التجارة غير المنظورة المتمثلة بالخدمات بما في ذلك الخدمات المالية (السيد علي ١٩٨٤ ص ٢٦١) فأن تأثير سعر الصرف من الممكن ان ينتقل الى ميزان المفوعات عن طريق هذه الفقرات .
وعلى اية حال ومن اجل تبيان اثر سعر الصرف على كل من التجارة الخارجية العراقية والصادرات والميزان التجاري لا بد ان نتعرف على طبيعة التجارة الخارجية للعراق بعد عام ٢٠٠٣ .

اولا : طبيعة التجارة الخارجية للعراق : اتجهت السياسة الاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ نحو الانفتاح والتحرير الاقتصادي والمالي ومن ثم تحرير التجارة الخارجية وسعر الصرف فضلا عن الغاء هيمنة السياسة المالية على السياسة النقدية بمنح البنك المركزي الاستقلالية الكاملة في رسم السياسة النقدية للعراق دون تدخل من قبل الدولة ، وكان مبرر هذا الانفتاح هي محاولة الاستفادة من المزايا التي يمكن ان يحصل عليها العراق من السوق المالية الدولية لا سيما من تدفقات رأس المال العائم والاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر ، كل ذلك كجزء من سياسة الاصلاح الاقتصادي الهادفة الى رفع معدل النمو الاقتصادي للبلد وتنويع الاقتصاد الوطني وازالة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها ، على امل ان يؤدي كل ذلك الى تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي ، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هل حققت هذه السياسة الاهداف التي استهدفتها

اتصف الاقتصاد العراقي بشكل عام بارتفاع درجة الانكشاف التجاري لا سيما بعد عام ٢٠٠٣ وبالاختلال الهيكلي في ميزان المدفوعات و عجز الميزان التجاري باستبعاد القطاع النفطي فضلا عن تشوه هيكل الصادرات والتوزيع الجغرافي لكل من الصادرات والاستيرادات ، وسنحاول التعرف على ذلك للمدة ٢٠٠٤ ولغاية ٢٠٢٠ ويقاس عادة الانكشاف التجاري بقسمة قيمة الصادرات + والواردات الى قيمة الناتج المحلي الاجمالي ويمكن توضيح ارتفاع مستوى الانكشاف التجاري من الجدول الاتي :

الانكشاف التجاري او نسبة الانفتاح الاقتصادي

$$** \text{ الانكشاف التجاري} = \frac{\text{الصادرات (X) + الاستيرادات (M)}}{100 \times \text{GDP الناتج المحلي الاجمالي}}$$

جدول (١)

عن قيمة كل من الصادرات والواردات ومقدار الانكشاف التجاري في العراق للمدة ٢٠٢٠-٢٠٠٤

الصادرات +الواردات / النتائج المحلي. الاجمالي كنسبة %	الصادرات +الواردات /النتائج المحلي الاجمالي	الصادرات + الواردات	الواردات	الصادرات	النتائج المحلي الاجمالي الاسعار الجارية	السنوات
١٠٦,٧٥٦١٣	١,٠٦٧٥٦١٢٨٣	٥٦٨٣١٦٢٤,٩	٣٠,٩٥٢٢٤١,٩	٢٥٨٧٩٣٨٣	٥٣٢٣٥٠٠٠	٢٠٠٤
٨٧,٤٧٧٦٣٣	٠,٨٧٤٧٧٦٣٣٢	٦٤٣٢٤٩٢٨	٢٩٤٤٢٩٤٤	٣٤٨٨١٩٨٤	٧٣٥٣٣٠٠٠	٢٠٠٥
٧٥,٩٧٥٨٩٤	٠,٧٥٩٧٥٨٩٣٩	٧٢٦٢٣٨٣٧,٥	٢٧٥٩٣٥٦٢,٥	٤٥٠٣٠٢٧٥	٩٥٥٨٨٠٠٠	٢٠٠٦
٩٤,٢٢٣٤٤٤	٠,٩٤٢٢٣٤٤٣٩	٧٣٣٣٢٦٩٣	٢٣١٧٢١٦٣	٥٠١٦٠٥٣٠	٧٧٨٢٨٥٠٠	٢٠٠٧
١٢,٣٨٠٩٣٩	٠,١٢٣٨٠٩٣٩	١٩٣٠٢٠٣٦١,٣	٣٥٩٩٤٢٤١,٦	١٥٧٠٢٦١٢٠	١٥٥٩٠١٢٣٠١	٢٠٠٨
٦٢,٧٤٠٥٦٢	٠,٦٢٧٤٠٥٦١٦	٨٧٤١٦٥٥٠	٤١٢٨٣٤٥٠	٤٦١٣٣١٠٠	١٣٩٣٣٠٢٠٠	٢٠٠٩
٦٠,٦١٨٤٣٤	٠,٦٠٦١٨٤٣٣٧	١٠٤٢٣٧٦٤٠	٤٣٦٧٣٧٦٠	٦٠٥٦٣٨٨٠	١٧١٩٥٧٠٠٠	٢٠١٠
٦٤,٧٧١٠٤٨	٠,٦٤٧٧١٠٤٧٩	١٤٠٧٦٥٠٤٠	٤٧٥٣٩٤٤٠	٩٣٢٢٥٦٠٠	٢١٧٣٢٧١٠٠	٢٠١١
٧٠,٩١٨٣٢٥	٠,٧٠٩١٨٣٢٤٩	١٧٨٦٤٨٦٩٤	٦٨٨٠١٠٠٠	١٠٩٨٤٧٦٩٤	٢٥١٩٠٧٦٦١,٧	٢٠١٢
٦٤,٧٨٢٩٦٢	٠,٦٤٧٨٢٩٦٢٤	١٧٣٢٢٦٨٠٠	٦٨٥٥٦١٠٠	١٠٤٦٧٠٧٠٠	٢٦٧٣٩٥٦١٤	٢٠١٣
٦١,٧٧١٢٧٤	٠,٦١٧٧١٢٧٤٤	١٥٩٩٢٦٢٠٠	٦٢٠٠٤٤٠٠	٩٧٩٢١٨٠٠	٢٥٨٩٠٠٦٠٠	٢٠١٤
٦١,٢٤٥٦٠٤	٠,٦١٢٤٥٦٠٤٢	١١٧٤١٧٥٠٠	٥٦٧٤٧٨٠٠	٦٠٦٦٩٧٠٠	١٩١٧١٥٨٠٠	٢٠١٥
٤٥,١٢٩٥٥٤	٠,٤٥١٢٩٥٥٣٦	٨٨٦٩٦٠٠٠	٤٠٥١٨٩٠٠	٤٨١٧٧١٠٠	١٩٦٥٣٦٤٠٠	٢٠١٦
٥٠,٥٢٦١٣٣	٠,٥٠٥٢٦١٣٣	١١٤٠٤٨٨٠٠	٤٥٨٩٨٩٠٠	٦٨١٤٩٩٠٠	٢٢٥٧٢٢٤٠٠	٢٠١٧
٥١,٨٢٨٧٥٥	٠,٥١٨٢٨٧٥٥١	١٣٢٠٩٦٠٠٠	٤٥٧٣٦٠٠٠	٨٦٣٦٠٠٠٠	٢٥٤٨٧٠١٠٠	٢٠١٨
٥٠,٢٨٠٨٩	٠,٥٠٢٨٠٨٨٩٧	١٣٩٧٢٣٠٠٠	٥٨١٣٨٠٠٠	٨١٥٨٥٠٠٠٠	٢٧٧٨٨٤٩٠٠	٢٠١٩
٤٧,٧٧٣٢٧٩	٠,٤٧٧٧٣٢٧٨٥	٩٤٩٦١٠٠٠	٤٨١٥٠٠٠٠	٤٦٨١١٠٠٠٠	١٩٨٧٧٤٣٠٠	٢٠٢٠

المصدر : تقارير البنك المركزي لسنوات مختلفة كذلك الجهاز المركزي للإحصاء مديرية إحصاءات التجارة لسنوات مختلفة، العمود السادس والسابع من عمل الباحث.

من الجدول يتبين اتصاف الاقتصاد العراقي بالانكشاف التجاري ، حيث ان نسبة الصادرات + الواردات الى الناتج المحلي عندما تصل الى ٤٥٪ فإن ذلك يبين تعرض الاقتصاد الى الانكشاف تجاري(-) (Chenery 2008 21). بينما يرى آخرون ان وصول هذه النسبة الى ٤٠٪ يعد انكشاف تجاري (خليل ١٩٨٦ ١٧) وعلى اية حال تجاوز الاقتصاد العراقي هذه النسبة للسنوات ٢٠٠٤-٢٠٢٠ عدا عام ٢٠٠٨.

وقد تراوح الانكشاف التجاري في العراق بين ١٠٦٪ و ٤٧,٧٪ حيث بلغ الانكشاف التجاري عام ٢٠٠٤ نسبة ١٠٦٪ انخفض الى ٤٧,٧٪ عام ٢٠٢٠ وتذبذبت النسبة بين هذين الرقمين عدا عام ٢٠٠٨ اذ بلغت النسبة ١٠٪.

شهدت الصادرات العراقية ارتفاع متذبذب حتى عام ٢٠١٣ ثم بدأت تشهد انخفاض حيث انخفض اجمالي قيمة الصادرات العراقية الى ٩٧٩٢١٨٠٠ مليون دينار عام ٢٠١٤ والى ٨٦٣٦٠٠٠٠ مليون دينار عام ٢٠١٨ وبنسبة ٣٣,٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي ثم لتصل الى ٨١٥٨٥٠٠٠ مليون دينار عام ٢٠١٩ بنسبة ٢٩,٣٪ من الناتج، لتتخض الى ٤٦٨١١٠٠٠ مليون دينار وبنسبة ٢٣,٥٪ من الناتج عام ٢٠٢٠، وكانت اعلى نسبة للصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠٠٧ حيث وصلت الى حوالي ٦٤,٥٪ بينما كانت اقل نسبة عام ٢٠٠٨ اذ بلغت حوالي ١٠٪ كما هو موضح في الجدول الاتي

مؤشر نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي والتي يعبر عنها المؤشر الاتي :

(X) الصادرات

** مؤشر نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي = $\frac{X}{GDP} \times 100$

GDP

جدول (٢)

قيمة اجمالي الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي بملايين الدنانير

الصادرات/الناتج المحلي الاجمالي %	الصادرات/الناتج المحلي الاجمالي	الصادرات	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	السنوات
٤٨,٦١٣٤٧٤٢٢	٠,٤٨٦١٣٤٧٤٢	٢٥٨٧٩٣٨٣	٥٣٢٣٥٠٠٠	٢٠٠٤
٤٧,٤٣٧١٨٣٣١	٠,٤٧٤٣٧١٨٣٣	٣٤٨٨١٩٨٤	٧٣٥٣٣٠٠٠	٢٠٠٥
٤٧,١٠٨٧١١٣٤	٠,٤٧١٠٨٧١١٣	٤٥٠٣٠٢٧٥	٩٥٥٨٨٠٠٠	٢٠٠٦
٦٤,٤٥٠٠٧٩٣٤	٠,٦٤٤٥٠٠٧٩٣	٥٠١٦٠٥٣٠	٧٧٨٢٨٥٠٠	٢٠٠٧
١٠,٠٧٢١٥٣٩٩	٠,١٠٠٧٢١٥٤	١٥٧٠٢٦١١٩,٧	١٥٥٩٠١٢٣٠,١	٢٠٠٨
٣٣,١١٠٦٢٤٩٨	٠,٣٣١١٠٦٢٥	٤٦١٣٣١٠٠	١٣٩٣٣٠٢٠٠	٢٠٠٩
٣٥,٢٢٠٣٦٣٢٣	٠,٣٥٢٢٠٣٦٣٢	٦٠٥٦٣٨٨٠	١٧١٩٥٧٠٠٠	٢٠١٠
٤٢,٨٩٦٤٤٥٠٤	٠,٤٢٨٩٦٤٤٥	٩٣٢٢٥٦٠٠	٢١٧٣٢٧١٠٠	٢٠١١
٤٣,٦٠٦٣٣٣٠٧	٠,٤٣٦٠٦٣٣٣١	١٠٩٨٤٧٦٩٤	٢٥١٩٠٧٦٦١,٧	٢٠١٢
٣٩,١٤٤٥٠٨٩٣	٠,٣٩١٤٤٥٠٨٩	١٠٤٦٧٠٧٠٠	٢٦٧٣٩٥٦١٤	٢٠١٣
٣٧,٨٢٢١٦٠٣٢	٠,٣٧٨٢٢١٦٠٣	٩٧٩٢١٨٠٠	٢٥٨٩٠٠٦٠٠	٢٠١٤
٣١,٦٤٥٦٤٤٢٣	٠,٣١٦٤٥٦٤٤٢	٦٠٦٦٩٧٠٠	١٩١٧١٥٨٠٠	٢٠١٥
٢٤,٥١٣٠٦٧٣	٠,٢٤٥١٣٠٦٧٣	٤٨١٧٧١٠٠	١٩٦٥٣٦٤٠٠	٢٠١٦
٣٠,١٩١٩٠٨٢٩	٠,٣٠١٩١٩٠٨٣	٦٨١٤٩٩٠٠	٢٢٥٧٢٢٤٠٠	٢٠١٧
٣٣,٨٨٣٩٢٧٥٤	٠,٣٣٨٨٣٩٢٧٥	٨٦٣٦٠٠٠٠	٢٥٤٨٧٠١٠٠	٢٠١٨
٢٩,٣٥٩٢٧٧٨٩	٠,٢٩٣٥٩٢٧٧٩	٨١٥٨٥٠٠٠	٢٧٧٨٨٤٩٠٠	٢٠١٩
٢٣,٥٤٩٨٢٥١	٠,٢٣٥٤٩٨٢٥١	٤٦٨١١٠٠٠	١٩٨٧٧٤٣٠٠	٢٠٢٠

المصدر: تقارير البنك المركزي لسنوات مختلفة

ومما يجدر الإشارة اليه هنا ان الاختلالات الحاصلة في هذا المجال تتجلى ايضا في محور الصادرات باتجاه ارتفاع نسبة النفط الخام الى اجمالي الصادرات والذي شكلت نسبته اكثر من ٩٩,٥٪ من اجمالي الصادرات لمعظم السنوات من ٢٠٠٤ ولغاية ٢٠٢٠ اما الصادرات غير النفطية فلم تتجاوز ٠,٩٪ في اي سنة من السنوات وان معدلها خلال هذه السنوات كان ٠,٧٪ والجدول الاتي يوضح ذلك :

جدول (٣)
البنية السلعية النسبية لاجمالي الصادرات في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) او
الهيكل السلعي للصادرات

السلع	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
المواد الغذائية والحيوانات الحية	٠,٢٠	٢,٢٥	٢,٢٨	٢,٣٠	٢,٣٠	٢,٢٨	٢,٢٨	٢,٢٨	٢,٢٨	٠,٣٠	٠,٣٠	٠,٣٠	٠,٣٠	٠,٠٤	٠	٠,٠٢	٠,٠٣
المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	٠,٣	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,١٥	٠,١٥	٠,١٥	٠,١٥	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٤	٠,٠٧
الوقود المعدنية وزيت التشحيم المتعلقة بها	٩٩,٤٠	٩٩,٥	٩٩,٢	٩٩,٢٥	٩٩,٢٥	٩٩,٢٥	٩٩,٢٥	٩٩,٢٥	٩٩,٢٥	٩٩,٢٥	٩٩,٢٥	٩٩,٢٥	٩٩,٢٥	٩٩,٩٠	٩٩,٩٠	٩٩,٧٨	٩٩,٧٨
زيت وشحوم حيوانية ونباتية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المواد كيميائية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠	٠	٠	٠
سلع مصنعة	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠٥	٠,٠٥	٠,٠٥	٠,٠٥	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠	٠,٠٨	٠,١٦	٠,٢
مكائن ومعدات نقل	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢٤	٠,٢٤	٠,٢٤	٠,٢٤	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٠٤	٠	٠	٠
مصنوعات متنوعة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
السلع غير المصنفة	٠	٠	٠	٠,٢	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠	٠	٠	٠
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : تقارير البنك المركزي لسنوات مختلفة

يتبين من الجدول ان الوقود المعدني والزيوت والتي تمثل (القطاع النفطي) شكلت ٩٩,٩ ٪ من الهيكل السلعي العراقي عام ٢٠١٨ و ٩٩,٨ ٪ عام ٢٠١٩ ، وهذا يعني ان صادرات النفط العراقية تمثل النصيب الأكبر من إجمالي صادراته ، وكانت اقل نسبة للوقود المعدني والزيوت عام ٢٠١٠ حيث بلغ ٩٩,٢ ٪ كما أن نسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي هي الاخرى مرتفعة في حين لم تشكل الصادرات غير النفطية إلا نسبة ضئيلة جداً من إجمالي الصادرات، ولما كانت القدرة الاستيرادية للعراق تتحدد بحجم وقيمة صادرات النفط إلى الخارج ومن ثم الحصول على العملة الصعبة التي من خلالها يتم تمويل الميزانية عن طريق تنفيد عوائد تلك الصادرات وبالتالي يتم الاستيراد مما يعني انكشاف الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي، من ثم سيكون الاقتصاد معرضاً للصددمات الخارجية وللاثار الاقتصادية الدولية كنتسرب التضخم من الخارج (Andreas 2002 23) وتقلبات أسعار الصرف ومن ثم أسعار السلع والخدمات في الداخل .

وهذا يعني بالضرورة أن الاقتصاد العراقي شديد الحساسية للتغيرات الحاصلة في السوق الرأسمالية العالمية لا سيما السوق النفطية ، كما وأنه ذو حساسية شديدة للتغير في أسعار صرف الدولار، وذلك لان التركيب السلعي للصادرات تهيمن عليه سلعة واحدة وهي عادة تباع وتقيم بالدولار، وتمثل عوائد هذه الصادرات المصدر الرئيسي لتمويل الاستيرادات المتنوعة لذا فإن أي تغيير في قيمة الدولار ينعكس تأثيراً بشكل مباشر على الاقتصاد العراقي وعلى هذا الاساس فان الاقتصاد العراقي يعد اقتصاد حادي الجانب.

ولم يتغير الهيكل السلعي رغم مرور اكثر من ١٨ سنة على السياسة الاقتصادية الجديدة للعراق اي بعد عام ٢٠٠٣ ويمكن توضيح ذلك عن طريق السنوات الثلاث الاخير ٢٠١٨-٢٠١٩-٢٠٢٠. كما في الجدول الاتي :

الجدول (٤)
يوضح الهيكل السلعي العراقي للاعوام الثلاث ٢٠١٨-٢٠١٩-٢٠٢٠
بملايين الدولارات

المادة	سنة ٢٠١٨	النسب الي الاجمالي %	سنة ٢٠١٩	النسبة	سنة ٢٠٢٠	النسبة %
المواد الغذائية والحيوانات الحية	٦	٠,٠٠٠٠٦	١٦	٠,٠٠٠٠٢	0.03	
المواد الخام	١٦		٢٩		0.07	
الوقود المعدنية والزيوت	٨٦٢٥٨	٩٩,٩%	٨١٤١٢		99.78	
سلع مصنعة	٧٥	٠,١%	١٢٨		0	
مكائن ومعدات	٥				0	
المجموع	٨٦٣٦٠	١٠٠%	٨١٥٨٥		0.2	
باقي المواد					0	
						١٠٠

المصدر : البنك المركزي العراقي التقرير السنوي لعامي ٢٠١٨-٢٠٢٠. كذلك الجهاز المركزي للاحصاء مديرية احصاءات التجارة لسنوات مختلفة .

كما واتصفت الصادرات العراقية بتنشوء توزيعها الجغرافي فقد استحوذت مجموعة البلدان الاسيوية الدول الاوربية بالنسبة العظمى من صادرات العراق بينما لم تشكل صادرات العراق الى الدول العربية الا نسبة محدودة جدا كما يوضحها الجدول الاتي :

جدول (٥)

حجم التجارة النسبي لاجمالي قيم الصادرات في العراق حسب المجموعة الاقليمية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

المنطقة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
الدول العربية	٨,٧	٣,٢	٣,١	٣,٦	٣,٦	٢,٢٠	٢,٢٣	٣,٦	٣,٦	٣,٣	٣,٩	٣,٦	٥,٣	٥,٤	٢,٠	٢,٩	٣,٤
دول اوريا	١٨,٥	٢٨,٢	٢٥,٦	٢٤,٦	٢٤,٦٠	٢٩,٠٤	٢٤,٠٣	٢٠,٢٢	٢٠,٢٢	١٧,٢	١٥,٥	١٧,٩	٢٤,٣	٨,٧	٢٠,٦	٢١,٥	١٣,٥
دول اسيوية	١٢	٩,٧	١٤,٥	١٥,٧	١٥,٧٠	١٢,٧٩	٤٢,٤٠	٤٥,٥٦	٤٥,٦	٤٩,٧	٦١,٣	٥٨,٨	٦١,٤	٦١,٤	٦٤,٤	٦٧,٧	٧٨,١
دول الامريكيتين	٦٠,٧	٥٥,٦	٥٥,٦	٥٤,٨	٥٤,٨٠	٤٩,٦	٣٠,٧	٣٠,١٥	٣٠,١٥	٢٦,٩	١٩,٣	١٩,٢	٨,٨	٢٤,٣	١٣,٠	٧,٩	٥,٠
بقية العالم	٠,١	٣,٣	١,٢	١,٣	١,٣	٦,٣	٠,٦٢	٠,٥١	٠,٥٢	٢,٩	٠	٠,٥	٠,٢	٠,٢	٠	٠	٠
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : التقارير السنوية للبنك المركزي

كما هو ملاحظ من الجدول ان توجه الصادرات يتمحور باتجاه جغرافي محدد اي انها تتركز نحو بلدان محددة وهي البلدان الاوربية اولا وبالدرجة الثانية البلدان الاسيوية ثم تغير توجه الصادرات العراقية باتجاه الدول الاسيوية بعد ان كان يتمحور نحو الدول الاوربية حتى عام ٢٠٠٩ وقد شكل توجه الصادرات لهاتين المجموعتين من البلدان نحو ٨٩,٢٪ من اجمالي الصادرات عام ٢٠١٩ ووصلت الى اكثر من ٩١٪ عام ٢٠٢٠ ولا تختلف هذه النسب المرتفعة للتوزيع الجغرافي للاستيرادات عن مثيلتها الصادرات من اجمالي الواردات حيث نفس هذه المجموعتين تشكل اكثر من ٨٤٪ من استيرادات العراق او من حجم الواردات كما موضح بالجدول الاتي :

جدول (٦)
حجم التجارة النسبي لاجمالي قيم الاستيرادات في العراق حسب المجموعة الاقليمية
للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) مليون دولار

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	المنطقة
٧,٦	٦,٢	٨,٨	٢٥,٨	٢٥,٨	٢٣,٧	٢٣,٩	٢١,٧	٢٤,٩٠	٢٤,٩٠	٢٣,٦٨	٣٦,٦٠	٤٦,٢٠	٤٦,٢٠	٣٧,٦٠	٣٠,٥٩	١١,٤	الدول العربية
١٥,٨	١٦,١	١٨,٠	١٨,٦	٢٢,٣	١٩,٨	١٧,٦	٤٥,٥	٣٩,٣٠	٣٩,٣٤	٤٣,٥٨	٣٣,٣٦	٣٠,٧٠	٣٠,٧٠	٤٣,٩	٤١,٠٥	٥٤,٨٦	دول اوربا
٧٠,٩	٧٠,٩	٦٥,٢	٤٩,١	٥٤,٥	٦٣,١	٥١,٦	٢٥,٢	٢٦,٤٠	٢٦,٣٩	١٩,٢٠	١٣,٢٨	١١,٥٠	١١,٥٠	١٠,٥٠	١٠,٧٥	١٨,٧٠	دول اسبوية
٥,٤	٦,٦	٧,٢	٦,٣	٥,٣	١١,٧	٥,٦	٧,١	٨,٦٠	٨,٥٨	١١,٩٥	١٣,٠١	١١,٢٠	١١,٢٠	٧,٩٠	١٥,٠٧	٨,٧٤	دول الامريكيتين
٠,٣	٠,٢	٠,٨	٠,٢	٠,١	٠,٨	١,٣	٠,٥	٠,٨٠	٠,٧٩	١,٥٩	٣,٧٥	٠,٤٠	٠,٤٠	٠,١٠	٢,٥٤	٦,٥٦	بقية العالم
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع

المصدر : التقارير السنوية للبنك المركزي

وكما هو واضح من الجدول كان استيرادات العراق يتركز بشكل اساس على الدول الاوربية ولغاية عام ٢٠١٤ وبعد هذا العام اصبحت استيرادات العراق تستحوذ عليها المجموعة الاسبوية وعلى اية حال ان هاتين المجموعتين من الدول تستحوذ على ٨٠٪ من اجمالي استيرادات العراق كما هو موضح بالجدول الاتي الذي يعبر عن السنوات ٢٠١٨-٢٠١٩:

جدول (٧)
تطور حجم التجارة مع اهم الشركاء لعامي ٢٠١٨-٢٠١٩ مليون دولار

نسبة مساهمة الواردات	نسبة مساهمة الصادرات	الواردات ٢٠١٩	الصادرات ٢٠١٩	الواردات ٢٠١٨	الصادرات ٢٠١٨	المجموعة الدولية
٦,٢٪	٢,٩٪	٣٦٠١	٢٣٩٨	٤٠٤١	١٣٦٩	الدول العربية
١٣,٦٪	٢١٪	٧٩١٠	١٧١١٣	٦١٩٩	١٧٤٢٤	دول غرب اوربا
٧٠,٩٪	٦٧,٧٪	٤١٢١٢	٥٥٢١٨	٢٩٨٠٠	٥٥٨٤٨	دول اسبوية
٣,٨٪	٧,٦٪	٢٢١٤	٦٢١٠	٢٠٧٤	١٠٧٥٥	دول امريكا ش
٢,٦٪	٠,٣٪	١٥٥٣	٢٣٢	١٢٠٦	٣٣٦	دول اميركا ج

المصدر : البنك المركزي العراقي التقرير الاقتصادي السنوي الموحد .

وهذا يؤشر احد الاختلالات الحادة في مؤشرات التجارة الخارجية العراقية، في حين وعلى الرغم من كون العراق احد مؤسسي منظمة الوحدة الاقتصادية العربية الا ان نسبه الصادرات والواردات

الموجهة الى الدول العربية لم تشكل سوى ٢,٩٪ من اجمالي الصادرات و ٦,٢٪ من اجمالي الواردات لنفس العام .

ثانيا :التحليل النظري لعلاقة سعر الصرف بالميزان الجاري والحساب الجاري لميزان المدفوعات .

ان التغير في الاسعار النسبية للسلع والخدمات المعدة للتصدير يمكن ان يكون لها تأثير على الحساب الجاري وعلى الميزان التجاري لميزان المدفوعات ، اذ ان السلع والخدمات الاجنبية ستكون اغلى من السلع والخدمات الوطنية في حالة انخفاض قيمة العملة الوطنية الناتجة عن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي ، اي ان كل وحدة من العملة الوطنية سوف تبادل بوحدات أقل من العملة الأجنبية وهذا يؤدي الى زيادة الطلب على الصادرات نتيجة رخص السلع والخدمات الوطنية قياسا الى الخارج ومن ثم الى ارتفاع الصادرات وتحسن الحساب الجاري للبلد بعكس الاستيرادات حيث ان الانخفاض في سعر الصرف الحقيقي سيفضي الى ارتفاع قيمة العملة الوطنية وهذا يؤدي الى انخفاض الطلب من قبل المستهلك الوطني على السلع والخدمات الاجنبية بسبب ارتفاع قيمة كل وحدة من السلع والخدمات المستوردة قياسا الى الداخل ، هذا من الناحية النظرية على الرغم من ان بعض الاقتصاديين يعتقد ان تأثير التغير في سعر الصرف الحقيقي على الحساب الجاري يكون ضبابي وغير واضح المعالم (William 1983 211)

ولهذا سنحاول التعرف على مدى تأثير سعر الصرف على كل من التجارة الخارجية والصادرات الحساب الجاري والميزان التجاري للعراق ومن ثم على ميزان المدفوعات باستخدام القياس الاقتصادي باعتبار ان الميزان التجاري والتجارة الخارجية والصادرات دالة لسعر الصرف وذلك لان التغير في سعر الصرف تعكس التغيرات في اسعار السلع والخدمات الوطنية بالنسبة للسلع والخدمات الاجنبية مع افتراض ثبات العوامل الاخرى بما في ذلك الدخل المحلي المخصص للاتفاق .

من المعلوم ان الميزان التجاري يرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الصرف الحقيقي، أي أن الميزان التجاري يتدهور عندما ترتفع القيمة الحقيقية للعملة، ويتجه نحو التحسن عندما تنخفض القيمة الحقيقية للعملة ، أن الزيادة في كمية النقود ستفضي الى ارتفاع الإنفاق الكلي والدخل من جهة وانخفاض سعر الفائدة في الأمد القصير من جهة ثانية ، وتؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وتخفيض من فائض الميزان التجاري والحساب الحاري أو قد تزيد العجز فيه وترفع من مستوى الإنفاق القومي وتخفيض من سعر الفائدة في الأمد البعيد (ماتيسون ١٩٨٩ ٢٤)

وعلى وفق ما تقدم فان ارتفاع قيمة العملة الوطنية قد يفضي الى فقدان القدرة التنافسية للسلع والخدمات الوطنية لا سيما اذا كان هذا الارتفاع كبير وهذا يؤدي الى انخفاض الطلب الخارجي عليها مما يؤدي الى تدهور الميزان التجاري للبلد ، كما وإن زيادة الإنفاق الحكومي لا بد من أن تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار في الأمد القصير بسبب عدم قدرة العرض السلعي على مواكبة هذه الزيادة في الإنفاق مما يفضي الى انخفاض الدخل الحقيقي وارتفاع أسعار الفائدة وزيادة عجز الحساب الجاري في الأمد البعيد وعلى وفق ما تقدم ينصح العديد من الاقتصاديين بضرورة إتباع سياسة سعر صرف مرن والتي تعد من وجهة نظرهم الطريقة الأفضل لعزل الاقتصاد الداخلي عن الاقتصاد

الخارجي ففي حالة سعر الصرف المرن والانفتاح المالي فإن تأثير سعر الفائدة سينصب بشكل مباشر في التوازن الخارجي نظراً لحساسية التدفق الرأسمالي للفروقات الطفيفة في أسعار الفائدة (Bilson 1979 201).

ثالثاً : الجانب الكمي

سنحاول هنا معرفة هل هناك علاقة دالية بين كل من سعر الصرف من جهة ومتغيرات التجارة الخارجية من جهة ثانية كالميزان التجاري والصادرات بالاستناد الى القياس الاقتصادي بالاعتماد على البيانات الاتية

المتغير المستقل : سعر الصرف

المتغيرات التابعة : ١- التجارة الخارجية ٢- معدل الصادرات ، ٣- الميزان التجاري

السنوات	سعر الصرف x1	مؤشر التجارة الخارجية %Y1	الصادرات /الناتج المحلي الاجمالي % Y2	مؤشر الميزان التجاري % Y3
٢٠٠٤	١٤٥٣	١٠٦,٧٥٦١٣	٤٨,٦١٣٤٧٤٢٢	٩,٥٢٩١٨-
٢٠٠٥	١٤٧٢	٨٧,٤٧٧٦٣٣	٤٧,٤٣٧١٨٣٣١	٧,٣٩٦٧٣٣٤
٢٠٠٦	١٤٧٥	٧٥,٩٧٥٨٩٤	٤٧,١٠٨٧١١٣٤	١٨,٢٤١٥٢٩
٢٠٠٧	١٢٦٧	٩٤,٢٢٣٤٤٤	٦٤,٤٥٠٠٧٩٣٤	٣٤,٦٧٦٧١٥
٢٠٠٨	١٢٠٣	١٢,٣٨٠٩٣٩	١٠,٠٧٢١٥٣٩٩	٧,٧٦٣٣٦٩
٢٠٠٩	١١٨٢	٦٢,٧٤٠٥٦٢	٣٣,١١٠٦٢٤٩٨	٣,٤٨٠٦٨٨٣
٢٠١٠	١١٨٥	٦٠,٦١٨٤٣٤	٣٥,٢٢٠٣٦٣٢٣	٩,٨٢٢٢٩٢٨
٢٠١١	١١٩٦	٦٤,٧٧١٠٤٨	٤٢,٨٩٦٤٤٥٠٤	٢١,٠٢١٨٤٢
٢٠١٢	١٢٣٣	٧٠,٩١٨٣٢٥	٤٣,٦٠٦٣٣٣٠٧	١٦,٢٩٤٣٤١
٢٠١٣	١٢٣٢	٦٤,٧٨٢٩٦٢	٣٩,١٤٤٥٠٨٩٣	١٣,٥٠٦٠٥٥
٢٠١٤	١٢١٤	٦١,٧٧١٢٧٤	٣٧,٨٢٢١٦٠٣٢	١٣,٨٧٣٠٤٦
٢٠١٥	١٢٤٧	٦١,٢٤٥٦٠٤	٣١,٦٤٥٦٤٤٢٣	٢,٠٤٥٦٨٤٣
٢٠١٦	١٢٧٥	٤٥,١٢٩٥٥٤	٢٤,٥١٣٠٦٧٣	٣,٨٩٦٥٨١
٢٠١٧	١٢٥٨	٥٠,٥٢٦١٣٣	٣٠,١٩١٩٠٨٢٩	٩,٨٥٧٦٨٣٦
٢٠١٨	١٢٠٩	٥١,٨٢٨٧٥٥	٣٣,٨٨٣٩٢٧٥٤	١٥,٩٣٩١
٢٠١٩	١١٩٦	٥٠,٢٨٠٨٩	٢٩,٣٥٩٢٧٧٨٩	٨,٤٣٧٦٦٦١
٢٠٢٠	١٢٣٤	٤٧,٧٧٣٢٧٩	٢٣,٥٤٩٨٢٥١	٠,٦٧٣٦٢٨-

وكانت النتائج التي تم التوصل اليها قد فرغت في الجداول والمعادلات المرافقه لها وكما يلي :

Dependent variable: X1

التجارة الخارجية

Method least Squares

Sample :2004-2020

Included observations:17

(لقد تم تقدير معاملات النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى وتم تضمين ذلك في الجداول والمعادلات المرافقه لها بعد سعر الصرف X متغير مستقل ومؤشر التجارة الخارجية Y1 كمتغير تابع وحصلنا على النتائج المرفقة

الجدول الاول

Model	r		Adjusted R-squared	S.E. of regression
التجارة الخارجية	0.618	0.381	.0.340	17.340

Model	Coefficient		B	t- Statistic
Constant c	-105.041	55.377	0.618	-1.897
X1	0.133	0.044		3.041

Model	Sum of squared		Mean Squared	F- Statistic
Regression	2781.148	1	2781.148	9.249
Sum squared resid	4510.299	15	300.682	
Total	7291.377	16		

tB=3.22

55.377

0.044

(-1.89) (3.22)

١ - تحليل نتائج النموذج الاول :-

لما كان يمثل معامل التحديد وهو عبارة عن مربع معامل الارتباط البسيط بين المتغيرين المستقل والتابع وهو يوضح درجة مساهمة المتغير المستقل من اضطراب او تذبذب في المتغير التابع اي درجة مساهمة المتغير المستقل في التغير الحاصل في المتغير التابع ، ومن قيمة معامل التحديد المقدره والبالغة (0.381) يتضح ان (38%) من مجموع مربعات الانحراف في التجارة الخارجية موضحة بواسطة سعر الصرف وان (62%) تعود الى جملة عوامل اخرى متضمنه في حد الخطا.

ومن المعادلة يتضح بأن سعر الصرف $X1$ يمارس تأثير معنوي على التجارة الخارجية $Y1$ ، اما قيمت tB المقدره والنتيجة من قسمة B البالغة (0.133) على قيمة (SB) والبالغة (0.044) فقد بلغت (3.22) وهي اكبر من قيمة t الجدولية بمستوى معنوية (0.01) ودرجة حرية (16) والبالغة (0.618) ومن جدول التباين يتضح ان قيمة (F) المقدره معنوية حيث تجاوزت قيمتها البالغة (9.249) القيمة الجدولية البالغة (4.549) وعلى وفق ذلك يمكن القول بأن سعر الصرف يتمتع بدور ايجابي على التجارة الخارجية في العراق خلال المدة المحددة للدراسة وعلى وفق ذلك نرفض فرضية العدم $(H0)$ القائلة بأن سعر الصرف لا يؤثر على التجارة الخارجية ونقبل الفرضية البديلة .

الصادرات

Dependent variable:y

Method least Squares

Sample :2004-2020

Included observations:17

(لقد تم تقدير معاملات النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى وتم تضمين ذلك في الجداول والمعادلات المرافقه لها بعد ان عد سعر الصرف X متغير مستقل ومؤشر الصادرات $Y2$ كمتغير تابع وحصلنا على النتائج المرفقة

الجدول الثاني

Model	r		Adjusted R-squared	S.E. of regression
الصادرات	0.465	0.216	0.164	11.207

Model	Coefficient		B	t- Statistic
Constant c	-36.019	35.791	0.465	-1.006
X1	0.057	0.028		2.035

Model	Sum of squared		Mean Squared	F- Statistic
Regression	520.372	1	520.372	4.143
Sum squared resid	1884.002	15	125.600	
Total	2404.374	16		

0.028

tB=2.035

35.791

(2.035)

(-1.006)

طالما أن معامل التحديد يمثل مربع معامل الارتباط البسيط بين المتغيرين المستقل والتابع فهو يوضح درجة مساهمة المتغير المستقل من اضطراب او تذبذب في المتغير التابع اي درجة مساهمة المتغير المستقل في التغير الحاصل في المتغير التابع ، ومن قيمة معامل التحديد المقدره وبالباغة (٠,٢١٦) يتضح ان (٢٢٪) من مجموع مربعات الانحراف في الصادرات موضحة بواسطة سعر الصرف وان (٧٨٪) تعود الى جملة عوامل اخرى متضمنه في حد الخطأ. ومن المعادلة التقديرية للنموذج يتضح ان سعر الصرف يمارس تاثير معنوي على الصادرات حيث ان قيمة (t) المقدره قد

بلغت (2.035) وهي ناتجة من قسمة B البالغة (0.057) على قيمة (SB) [^] وباللغة ((0.028) وهي اكبر من قيمة t الجدولية بمستوى معنوية (0.01) ودرجة حرية (16) ، وقد بلغت قيمة المتغير المستقل (0.057) بخطا معياري قدره (0.028) وبهذا يكون المتغير المستقل (X1) سعر الصرف ذو تأثير وذو دلالة احصائية وتأثير معنوي على الصادرات Y2 وعلى وفق ذلك يمكن القول بأن سعر الصرف يتمتع بدور ايجابي على الصادرات في العراق خلال المدة المحددة للدراسة وعلى وفق ذلك نرفض فرضية العدم (H0) الفائلة بأن سعر الصرف لا يؤثر على الصادرات ونقبل الفرضية البديلة ، علما ان العلاقة بين الاثنتين عكسية بمعنى ان انخفاض سعر الصرف يؤدي الى ارتفاع حجم الصادرات وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية .

Dependent variable:y3

الميزان التجاري

Method least Squares

Sample :2004-2020

Included observations:17

(لقد تم تقدير معاملات النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى وتم تضمين ذلك في الجداول والمعادلات المرافقه لها بعد ان عد سعر الصرف X متغير مستقل ومؤشر الميزان التجاري Y3 كمتغير تابع وحصلنا على النتائج المرفقة :

الجدول الثالث

Model	r		Adjusted R-squared	S.E. of regression
الميزان التجاري	- 0.18	0.032	- 0.031	10.001

Model	Coefficient		B	t- Statistic
Constant	33.02	31.93	0.181	1.034
c	-0.017	0.025		-0.711
X1				

Model	Sum of squared		Mean Squared	F- Statistic
Regression	50.601	1	50.601	0.506
Sum squared resid	1499.624	15	99.975	
Total	1550.225	16		

0.025

$t_B=0.716$ 31.9

0.716

10.35

مما تقدم يتبين لنا ان قيمة المتغير المستقل قد بلغت (- 0.018) بخطأ معياري قدره (0.025) وذلك تكون القيمة الاحصائية (t قد بلغت (-0.18) وعلى وفق ذلك يكون المتغير (Y_3) غير ذو دلالة احصائية وغير ذو تأثير حيث ابتعدت الاحتمالية كثيرا عن الصفر وبلغت (0.49) ومؤدى ذلك انه لا يمكن الوثوق بهذه المعلمة الا بنسبة ضئيلة طالما معنويتها تجاوزت كل من 0.05 و 0.01 ، وهذا يعني ان القوة التفسيرية للانموذج ضئيلة جدا ولا يعول عليها حيث ان قيمة (R^2) لم تتجاوز 0.3% فضلا عن انهيار المعلمة (F) لتكون اقل من واحد صحيح باحتمالية مرفوضة معادلة لاحتمالية المتغير المستقل .

الاستنتاجات

١- لميزان المدفوعات تأثير على سعر الصرف باعتباره المصدر الأساسي لطلب البلد على العملات الأجنبية كما يعد العامل الحاسم في تحديد سعر صرف العملة الوطنية الا ان ذلك لا ينفي امكانية وجود علاقة تبادلية بين الاثنين ، اذ ان تغيير القيمة الخارجية للعملة لا بد وان يؤثر في كل من الصادرات والاستيرادات ومن ثم على ميزان المدفوعات عن طريق تأثيره على الميزان التجاري والحساب الجاري نتيجة التغيير في كل من الطلب المحلي والخارجي على كل من الصادرات والواردات من الناحية النظرية .

٢- ويعتمد تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات على مرونة الطلب الوطنية على السلع والخدمات المستوردة وكذلك على مرونة الطلب الاجنبي على الصادرات الوطنية .

٣- كما ومن المعلوم وجود علاقة بين سعر الفائدة وسعر الصرف ، ان ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد الوطني مقارنة بنظيره في الخارج يؤدي الى توجه رأس المال الأجنبي نحو

الداخل ويرفع من الطلب على العملة الوطنية ونتيجة لذلك تزداد قيمة العملة الوطنية وهذا سيفضي الى انخفاض الصادرات ووضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات ومن ثم على سعر الصرف .

٤- ان ارتفاع سعر الصرف الحقيقي سيؤدي الى انخفاض قيمة العملة الوطنية ، وهذا يؤدي الى زيادة الطلب على الصادرات ومن ثم الى ارتفاع الصادرات وتحسن الحساب الجاري للبلد في حالة مرونة الطلب على السلع الوطنية ويحدث عكس ذلك بالنسبة للواردات على الرغم من ان بعض الاقتصاديين يعتقد ان تأثير التغير في سعر الصرف الحقيقي على الحساب الجاري يكون ضيائي و غير واضح المعالم وهو ما اكده الجانب الكمي من البحث .

٥- اما ارتفاع قيمة العملة الوطنية فقد يفضي الى فقدان القدرة التنافسية للسلع والخدمات الوطنية لا سيما اذا كان هذا الارتفاع كبير وهذا يؤدي الى انخفاض الطلب الخارجي عليها مما يؤدي الى تدهور الميزان التجاري للبلد .

٦- اتجهت السياسة الاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ نحو الانفتاح والتحرير الاقتصادي ومن ثم تحرير التجارة الخارجية وسعر الصرف فضلا عن كسر هيمنة السياسة المالية على السياسة النقدية بمنح البنك المركزي الاستقلالية الكاملة في رسم السياسة النقدية للعراق دون تدخل من قبل الدولة .

٧- اتصف الاقتصاد العراقي بشكل عام بارتفاع درجة الانكشاف التجاري لا سيما بعد عام ٢٠٠٣ وبالاختلال الهيكلي في ميزان المدفوعات وعجز الميزان التجاري باستبعاد القطاع النفطي فضلا عن تشوه هيكل الصادرات والتوزيع الجغرافي لكل من الصادرات والاستيرادات

٨- تراوح الانكشاف التجاري في العراق بين ١٠٦ ٪ و ٤٧,٧ ٪ حيث بلغ الانكشاف التجاري عام ٢٠٠٤ نسبة ١٠٦ ٪ انخفض الى ٤٧,٧ ٪ عام ٢٠٢٠ وتذبذبت النسبة بين هذين الرقمين عدا عام ٢٠٠٨ اذ بلغت النسبة ١٠ ٪.

٩- ان الاختلالات الحاصلة في هذا المجال تتجلى ايضا في تمحور الصادرات باتجاه ارتفاع نسبة النفط الخام الى اجمالي الصادرات والذي شكلت نسبته اكثر من ٩٩,٥ ٪ من اجمالي الصادرات لمعظم السنوات اما الصادرات غير النفطية فلم تتجاوز ٠,٩ ٪ في اي سنة من السنوات وان معدلها خلال هذه السنوات كان ٠,٧ ٪

١٠- اختلال البنية السلعية النسبية لاجمالي الصادرات في العراق وهيكلها السلعي وتشوه توزيعها الجغرافي فقد استحوذت مجموعة البلدان الاسيوية + الدول الاوربية بالنسبة العظمى من صادرات العراق

الجانب الكمي :

1. وعلى وفق تحليل الجانب الكمي تبين بأن سعر الصرف يتمتع بدور ايجابي على التجارة الخارجية في العراق خلال المدة المحددة للدراسة وعلى وفق ذلك نرفض فرضية العدم (H_0) القائلة بأن سعر الصرف لا يؤثر على التجارة الخارجية ونقبل الفرضية البديلة .
2. لقد بين الجانب التحليلي لتاثير المتغيرين المستقلين على المتغير التابع الصادرات ان للمتغير المستقل (x_1) سعر الصرف ذو تاثير وذو دلالة احصائية وعلى وفق ذلك نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة بين سعر الصرف والصادرات ونقبل الفرضية البديلة ، علما ان العلاقة بين الاثنین عكسية بمعنى ان انخفاض سعر الصرف يؤدي الى ارتفاع حجم الصادرات وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية .
3. اما تاثير المتغيرين المستقلين على الميزان التجاري فقد بين الجانب الكمي انه لا يمكن الوثوق بالمعلمة (y_3) الا بنسبة ضئيلة طالما معنويتها تجاوزت كل من 0.05 و 0.01 ، وهذا يعني ان القوة التفسيرية للانموذج ضئيلة جدا ولا يعول عليها حيث ان قيمة (R^2) لم تتجاوز 0.3% فضلا عن انهيار المعلمة (F) لتكون اقل من واحد صحيح باحتمالية مرفوضة معادلة لاحتمالية المتغير المستقل

التوصيات

1. ضرورة ازالة جميع الاختلالات التي يتصف بها الاقتصاد العراقي لا سيما في ميزان المدفوعات .
2. ازالة التشوهات الحاصلة في هيكل الصادرات عن طريق تنويع الصادرات العراقية لا سيما السلعية منها خاصة الصناعات الفلكلورية والتي مرونة الطلب عليها واطنة .
3. على الحكومة دعم القدرة التنافسية للصناعات العراقية بكافة الوسائل المتاحة .
4. تنويع التوزيع الجغرافي لكل من الصادرات والواردات وعدم اقتصرها على مجاميع دولية محددة .
5. تنويع الصادرات العراقية لتقليل اعتمادها على القطاع النفطي .
6. ينبغي ان يكون هناك اليات ضبط للتحريك المالي بالشكل الذي يخدم الاقتصاد الوطني وذلك بالموازنة بين منافع التحرير والاثار الضارة منه لا سيما فيما يتعلق بالقطاع المصرفي بعد ان بين الجانب الكمي للبحث التاثير الضعيف للتحرير على كفاءة هذا الجهاز .

٧. لما كان تغير القيمة الخارجية للعملة له تأثيره على التجارة الخارجية وفي كل من الصادرات والاستيرادات ومن ثم على ميزان المدفوعات عن طريق تأثيره على الميزان التجاري والحساب الجاري لذا ينبغي الدراسة المفصلة لاي سياسة تروم تغيير قيمة العملة مع الاخذ بنظر الاعتبار طبيعة الاقتصاد ومدى مرونة الطلب على الصادرات العراقية والنتائج المترتبة على هذا التغيير لا سيما الاثار الاجتماعية لمثل هذا التغيير .

٨. ان تخفيض قيمة العملة الوطنية برفع سعر الصرف سوف يفضي الى زيادة حدة الفقر بارتفاع اسعار السلع والخدمات خاصة المستوردة منها وكما هو معلوم ان السلع الغذائية الاساسية جميعها مستوردة وبالتالي سيؤدي ذلك الى انخفاض الدخل الحقيقي للمواطنين لاسيما الطبقات الفقيرة والمتوسطة .

المصادر

- ١- حماد خليل ومشعل زكية : تأثير انكشاف الاقتصادات العربية على السياسات الاقتصادية الداخلية ن مجلة ابحات اليرموك مجلد ٢ العدد ٢ ١٩٨٦ .
- ٢- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، الطبعة الثانية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ١٩٩٩ .
- ٣- عبد المنعم السيد علي، مدخل في علم الاقتصاد ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، مطبعة جامعة الموصل ١٩٨٤ .
- ٤- دونالد ماتيسون، ترتيبات سعر الصرف والسياسة النقدية، التمويل والتنمية، المجلد ٢٦، العدد ١، مارس ١٩٨٩ .

المصادر الاجنبية

1-Billmeier Andreaa s and Bonato Leo “ Exchange Rate Pass- Through and Monterey Policy in Croatia “Working Paper, No 02\109 IM F European . Dep artment, USA 2002

2- Davad N. Hyman, Economics , Fourth edition North coralline state university 1999.

3- Jana J. Klein , Money and Economics Fourth edition New York Har-cobirt Brace Jovanovich ,.Inc., 1978 .

4– John F. O. Bilson, “Recent Development in Monetary Models of Exchange Determination”, IMF, Staff Papers, vol. 26, No. 2, June 1979.

5– Paul .R. Krugman, Maurice Obstfeld,” International Economics Theory and Policy, fifth edition, 2000 .

6–Rate Determination”, IMF, staff papers vol 26,no2,june1979

7-William H. Branson, “Economic Structure and Policy for External Balance”, IMF Staff Paper, vol. 30, No. December 1983